منظمـــة الصحـــة العالميـــة

جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون ج٥٦/٤٢
البند ١٨-٥ من جدول الأعمال المؤقت ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٣
A56/42

تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير من الأمانة

١- تخضع مقررات مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بشأن التعديلات على لوائح وقواعد مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتلخص هذه الوثيقة القضايا الرئيسية التي ناقشها المجلس في دورته الحادية والخمسين (١٠-١٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٢)، والإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ويمكن الحصول لدى الطلب، على نسخ من التقرير الكامل وعلى قرار الجمعية العامة.[١]

القضايا المطروحة

البيانات المالية

٢- أحاط المجلس علماً بأن مجموع المصروفات المتعلقة بالاستحقاقات والإدارة وتكاليف الاستثمار بلغ ٢٢٠٠ مليون دولار أمريكي للثنائية ٢٠٠-٢٠٠١، وقد تجاوز هذا المجموع الإيرادات من الاشتراكات بنحو ٣٦٧ مليون دولار أمريكي؛ وتمت تغطية هذه الزيادة من إيرادات الصندوق من الاستثمارات. وزادت الإيرادات من الاشتراكات من ١٦٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ١٨٠٠ مليون دولار أمريكي (أي بنسبة ١٠,٦٪) خلال تلك الثنائية.

٣- كما أحاط المجلس علماً بأن عدد الاستحقاقات التي تدفع (٤١٦ ٤٩ استحقاقاً) زاد بنسبة ٧٪ خلال الثنائية، كما زاد عدد المشتركين المساهمين في الصندوق خلال الفترة ذاتها من ٩٣٥ ٦٨ مشتركاً إلى ٠٨٢ ٨٠ مشتركاً (أي بنسبة ١٦,٢٪).

المسائل الاكتوارية

٤- أحاط المجلس علماً بأن التقييم الاكتواري الذي أُجري بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ بيَّن حدوث فائض اكتواري بنسبة ٢,٩٢٪ من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، وذلك بالمقارنة مع نسبة

---

١ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٦/٥٧، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

الفائض الاكتواري التي بلغت ٤,٢٥٪ في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ويعني هذا أن معدل الاشتراكات المطلوب لتحقيق وضع اكتواري متوازن كان أقل بنسبة ٢,٩٢٪ من معدل الاشتراكات الحالي الذي تبلغ نسبته ٢٣,٧٪ .

٥- ونظراً للتوقعات الحالية في أسواق الاستثمار، أيَّد المجلس النهج الحذر الذي تتبعه لجنة الخبراء الاكتواريين ويتبعه الخبير الاكتواري الاستشاري للصندوق، وهو ضرورة الاحتفاظ بجزء من الفائض الاكتواري كاحتياطي لمواجهة الحالات الطارئة غير المؤاتية.

الاستثمارات

٦- لدى استعراض استثمارات الصندوق، كان المجلس يدرك أنه ينبغي النظر إلي الأداء خلال الثنائية ٢٠٠٠-٢٠٠١ في إطار استراتيجية الاستثمار الطويلة الأجل الموجهة نحو الحفاظ على توازن دقيق بين المخاطر المحتملة والمكاسب في الأجلين المتوسط والطويل. وخلال السنتين المنتهيتين في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠١ و٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٢، فإن الصندوق، وعلى الرغم من الأداء السلبي الذي اتسم به قد جاوز في أدائه المؤشر القياسي المحدد، لمستوى مخاطر إجمالي أكثر انخفاضا بالمقارنة بالمؤشر القياسي المحدد. وقد أتت المساهمة السلبية الرئيسية في الأداء من الأسهم، وهي تعبر عن اتجاه تصحيحي عام في أسواق رؤوس الأموال العالمية منذ مستوى الذروة الذي بلغته في آذار/ مارس ٢٠٠٠. وقد عوض هذا الأداء السلبي للأسهم جزئيا، الأداء الإيجابي الذي تحقق في جميع فئات الأصول الأخرى.

٧- وبسبب الانخفاض الحادث في الأسواق، وقرار بيع الأسهم، انخفضت حدود المخاطرة المرتبطة بالأسهم خلال الثنائية، وانخفضت حافظة الأسهم خلال الثنائية من نسبة ٦٩٪ في ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ إلى نسبة ٥٧٪ في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٢، وزادت حافظة السندات من نسبة ٢١٪ في ١ نيسان أبريل ٢٠٠٠ إلى نسبة ٢٧,٩٪ في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٢. وزاد مجموع القروض العقارية من نسبة ٣,٨٪ إلى نسبة ٥,٥٪، في حين زادت الاستثمارات القصيرة الأجل من ٦,٢٪ إلى ٩,٦٪ خلال الفترة ذاتها. ولاحظ المجلس أن أداء الأسهم قد تجاوز، في الإطار الطويل الأجل، أداء فئات الأصول الأخرى.

٨- وانخفضت القيمة السوقية لأصول الصندوق من ٠٥٦ ٢٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٠ إلى ٧٨٩ ٢١ مليون دولار أمريكي في ٣١ آذار مارس ٢٠٠٢، مما يمثل انخفاضا قدره ٤٢٦٧ مليون دولار أمريكي، أي بنسبة ١٦,٤٪. وكان مجموع إيراد الصندوق من الاستثمارات سلبيا (-١٥,٠٪) بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠١، وإيجابيا (٠,٧٪) بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٢. وبعد تعديل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة، فإن هذه الإيرادات تمثل معدلي إيراد حقيقي قدرهما -١٧,٤٪ و-٠,٨٪، على التوالي. ولذلك السبب، كان مجموع الإيرادات المحسوبة على أساس سنوي سلبيا (-٧,٥٪) بالنسبة للثنائية.

٩- وأشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مشاعر القلق التي أعرب عنها المجلس إزاء الانخفاض في القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق لكن الجمعية العامة أحاطت علما كذلك بالجهود المستمرة التي تبذلها إدارة الاستثمارات لمعالجة اضطرابات السوق.

١٠- وسلمت الجمعية العامة بأن سياسة الصندوق المتمثلة في تنويع استثماراته على نطاق واسع حسب العملات وأنواع فئات الأصول والمناطق الجغرافية مازالت أكثر الطرق موثوقية في الحد من المخاطر وتحسين العائد على مدى فترات زمنية طويلة. وأكدت الجمعية العامة من جديد سياسة تنويع استثمارات

الصندوق عبر المناطق الجغرافية، حيثما يخدم ذلك مصالح المشتركين في الصندوق والمستفيدين منه، وفقاً للمعايير الأربعة وهي: السلامة والربحية والسيولة وقابلية التحويل.

تقرير الفريق العامل الذي عينه المجلس في دورته الخمسين المعقودة في تموز/ يوليو ٢٠٠٠

١١- لاحظت جمعية الصحة العالمية الرابعة والخمسون[١] أن المجلس أنشأ فريقاً عاملاً لإجراء استعراض أساسي لأحكام الصندوق المتعلقة بالاستحقاقات مع مراعاة التطورات في سياسات التوظيف والأجور في المنظمات الأعضاء في الصندوق وفي ترتيبات المعاشات على الصعيدين الوطني والدولي. وأشارت الجمعية إلى أن هذا الاستعراض مطلوب لتحديد التدابير التي يتعين اتخاذها في ضوء الفائض الاكتواري الذي بيَّنه التقييم الاكتواري الذي أُجري في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

١٢- وقد تقدم الفريق العامل بتوصيات إلى اللجنة الدائمة التابعة للمجلس في عام ٢٠٠١ بشأن الاحتياجات الآجلة المستقبلية للصندوق والمجموعات التي تشكّله وقدم تقريره الختامي إلى المجلس في عام ٢٠٠٢. ووافق المجلس على توصيات الفريق العامل بشأن إجراء تغييرات في أحكام الاستحقاقات على أن يبدأ نفاذها اعتباراً من ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ كما يلي:

- تطبيق تسويات تكلفة المعيشة على استحقاقات التقاعد المؤجلة اعتباراً من سن الخمسين (بدلاً من سن الخامسة والخمسين الحالي).

- تطبيق معامل فرق تكلفة المعيشة على استحقاقات التقاعد المؤجلة اعتباراً من تاريخ انتهاء الخدمة.

- إلغاء القيود المفروضة على حق الاستبدال للمشتركين الحاليين والمشتركين في المستقبل.

١٣- وعلى ضوء النهج الحذر الذي تتبعه لجنة الخبراء الاكتواريين ويتبعه الخبير الاكتواري الاستشاري للصندوق بشأن استخدام الفائض الاكتواري للصندوق، وافقت الجمعية العامة على هذه التوصيات علماً بأن تنفيذها سيبدأ عندما يتبين من التقييم الاكتواري للصندوق تصاعد نمطي واضح في الفوائض.

١٤- ولاحظت الجمعية العامة أن المجلس وافق على توصية الفريق العامل بإلغاء خصم ١,٥ نقطة مئوية من التسوية الأولى على أساس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المستحقة للمنتفعين في الحاضر والمستقبل، على أن ينفذ ذلك إذا اتضح من التقييم الاكتواري المقبل الذي سيضطلع به في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، وجود فائض اكتواري كاف.

١٥- وأحاطت الجمعية العامة بتوصية المجلس بالمحافظة على معدل ومُعامل الاشتراكات الحاليين مع إبقائهما قيد الاستعراض.

---

١ انظر الوثيقة ج ص ع٢٠٠١/٥٤/سجلات/٣، المحضر الموجز للاجتماع الثاني للجنة "باء" (النص الإنكليزي).

مسائل أخرى

١٦- وافقت الجمعية العامة على توصيات المجلس بزيادة الحدود القصوى المطبقة لدى استبدال الحد الأدنى للاستحقاقات، وعلى التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للصندوق فيما يتعلق باعتبار المشترك تاركا للخدمة عندما يكون في إجازة بدون مرتب لفترة طويلة دون دفع الاشتراكات المقررة للصندوق.

١٧- ووافقت الجمعية العامة على اتفاقي النقل الجديدين المبرمين مع المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اللذين أقرهما المجلس .

١٨- واستعرض المجلس التقرير الخاص بالأنشطة المتصلة بالمشتركين السابقين من الاتحاد السوفييتي السابق وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية السابقة وجمهورية بيلاروس الاشتراكية السوفياتية السابقة. وقرر المجلس أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة إيجاد حل مرض وشامل، بما في ذلك قيام أمين الصندوق، كبير الموظفين التنفيذيين بزيارة شخصية إلى موسكو. ثم تستعرض اللجنة الدائمة للمجلس المسألة من جديد في عام ٢٠٠٣. وقررت الجمعية العامة أن هذه المسألة لا تتطلب إمعان النظر فيها من جانبها.

تكوين المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ولجنته الدائمة

١٩- أوصى المجلس برفع عدد أعضاء المجلس من ٣٣ عضوا إلى ٣٦ عضوا وتخصيص ثلاثة مقاعد إضافية للأمم المتحدة.

٢٠- وقررت الجمعية العامة عدم إدخال أي تغيير في الوقت الحالي على عضوية وتكوين كل من المجلس واللجنة الدائمة. وطلبت الجمعية العامة إلى المجلس تقديم المزيد من المقترحات في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٤.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢١- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

= = =